مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
الأونكتاد

نشرة صحفية

حظر

يحظر اقتباس محتويات هذا البيان والتقرير المتصل به أو تلخيصهما في وسائط الإعلام المطبوعة أو المسموعة أو المرئية أو الإلكترونية قبل **6 حزيران/يونيه 2018، الساعة 17/00 بتوقيت غرينتش**
(الساعة 13/00 بتوقيت نيويورك، والساعة 19/00 بتوقيت جنيف، والساعة 20/00 بتوقيت نيروبي، والساعة 12/00 بتوقيت مكسيكو، والساعة 22/30 بتوقيت دلهي، والساعة 02/00 من يوم 7 حزيران/يونيه بتوقيت طوكيو)

UNCTAD/PRESS/PR/2018/16*
Original: English

الأمم المتحدة تفيد بتسارع اعتماد سياسات صناعية جديدة استجابة إلى التحول الاقتصادي

جنيف، ٦ حزيران/يونيه ٢٠١٨ - يفيد **تقرير الاستثمار العالمي للأونكتاد ٢٠١٨: الاستثمار والسياسات الصناعية الجديدة بأن السياسات الصناعية باتت واسعة الانتشار.** فعلى مدى السنوات العشر الماضية، اعتمد ما لا يقل عن ١٠١ اقتصاد في شتى البلدان المتقدمة والنامية (ما يمثل أكثر من ٩٠ المئة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي) استراتيجيات رسمية للتنمية الصناعية. وشهدت السنوات الخمس الأخيرة تسارعا في صياغة استراتيجيات جديدة.

وتبين الدراسة الاستقصائية التي أعدها الأونكتاد أن السياسات الصناعية الحديثة ما انفكت تزداد تنوعاً وتعقيداً، وهي تتصدى لتحديات جديدة مثل تكامل سلاسل القيمة العالمية وتحسينها، واقتصاد المعرفة، وبناء قطاعات مرتبطة بأهداف التنمية المستدامة، والتموقع التنافسي حيال الثورة الصناعية الجديدة.

وقد قال الأمين العام للأونكتاد موخيسا كيتويي إن "الثورة الصناعية الجديدة تؤثر بالفعل في أنماط الاستثمار العابرة للحدود. ويجب على السياسات الاستثمارية أن تتكيف كجزء من استراتيجيات التنمية الصناعية الجديدة".

ويتضمن ٤٠ في المائة من استراتيجيات التنمية الصناعية سياسات رأسية لبناء قطاعات محددة. ويركز ما يزيد على الثلث بقليل على السياسات الأفقية الرامية إلى تعزيز القدرة التنافسية من أجل اللحاق بحدود الإنتاجية. أما الربع فيركز على التموقع حيال الثورة الصناعية الجديدة.

وينص ٩٠ في المائة من السياسات الصناعية الحديثة على أدوات مفصلة لسياسة الاستثمار، لا سيما الحوافز ومتطلبات الأداء، والمناطق الاقتصادية الخاصة، وتشجيع وتيسير الاستثمار، وبقدر متزايد، آليات فرز الاستثمارات.

* للإتصال: مركز الأونكتاد للأتصالات و لمعلومات , رقم تليفون : +41229175828 , +41795024311, unctadpress@unctad.org
http://unctad.org/press

والسياسات الصناعية الحديثة محرك رئيسي لاتجاهات سياسات الاستثمار. فأكثر من ٨٠ في المائة من تدابير سياسة الاستثمار التي سجلها الأونكتاد منذ عام ٢٠١٠ موجه نحو النظام الصناعي (الصناعة التحويلية والخدمات التكميلية والبنية التحتية الصناعية)، وقرابة نصف هذه التدابير يخدم بوضوح غرض سياسة صناعية.

ويشير التقرير إلى أن الثورة الصناعية الجديدة تتطلب استعراضاً استراتيجياً لسياسات الاستثمار من أجل التنمية الصناعية. وينصح صناع السياسات بتحديث أدوات سياسة الاستثمار باستمرار من خلال إعادة توجيه الحوافز الاستثمارية، وتحديث المناطق الاقتصادية الخاصة، وتجديد أدوات تشجيع وتيسير الاستثمار، ووضع آليات ذكية لفرز الاستثمارات الأجنبية.

الشكل رقم 1 **تدابير سياسة الاستثمار لأغراض السياسة الصناعية، بحسب النوع،**
٢٠١٠-٢٠١٧
(في المائة من المجموع، ع = ٣٨٧)

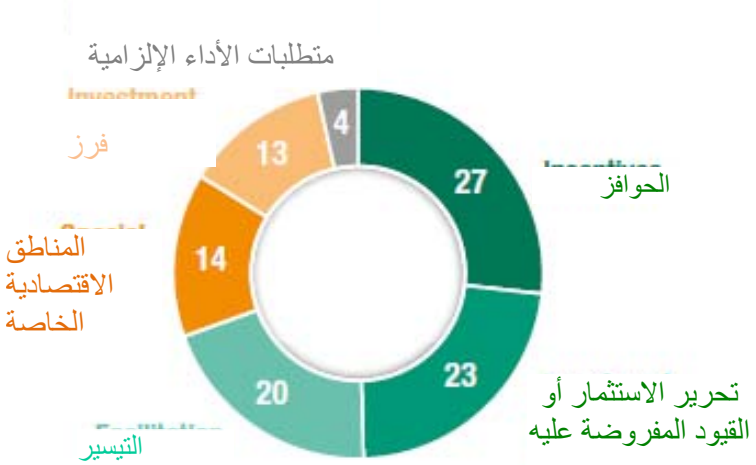

المصدر: الأونكتاد، **تقرير الاستثمار العالمي، 2018.**
ملاحظة: تصنف بعض التدابير السياسة ضمن أكثر من نوع واحد.

.**.